

# CANADIAN LEBANESE HUMAN RIGHTS

## FEDERATION (CLHRF)

E.Mail (clhrf@yahoo.com)

Website http://www.clhrf.com

### رسالة الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان

#### إلى مساعد وزير خارجية كندا لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا

تحية وبعد:

نظراً للأبعاد الخطيرة التي بلغتها التعديات على حقوق الإنسان في لبنان، التي باتت تهدد خصوصية الوطن في تنوعه البشري والثقافي والحضاري وفي عراقة نظامه الديمقراطي البرلماني، لدرجة اعتبارها انقلاباً على النظام الديمقراطي مما أوجب عقد مؤتمر حاشد للدفاع عن الحريات، جنناكم نطلب من الحكومة الكندية بذل أقصى طاقاتها لرفع الهيمنة السورية الشاملة عن لبنان والمساعدة على تشكيل حكومة وفاق وطني أمينة التمثيل وحريصة على صيانة النظام الديمقراطي وملتزمة بإخلاص رعاية مصالح الشعب اللبناني.

يوماً بعد يوم يتأكد خطر تحكم الجيش السوري المنتشر في لبنان بمفاصل الدولة اللبنانية وبمؤسساتها وبسياق عملها الذي جناح عن الأصول الديمقراطية. إذ قيّد بأجهزة الاستخبارات السورية تحت غطاء من الوجوه المحلية.

إن الحملة الأمنية الشعواء التي شنت مؤخراً (منذ ٥ آب ٢٠٠١) على أركان ومناصري التيارات الوطنية الاستقلالية المناهضة للهيمنة السورية، اتسمت بالقمع والعنف والتجني وانتهاك الدستور وخرق القوانين وبلغت نزوة التحدي لهرمية السلطة ولمواثيق وعهود حماية حقوق الإنسان وللقيمين على تطبيقها.

مما يجري يمكن استخلاص بعض أهداف الحملات الظالمة والمشينة بما يلي:

- ١- تسديد ضربة قاسية إلى التيارات الاستقلالية، ضرباً مبرحاً واعتقالات عشوائية وتلفيقاً كاذباً للتهمة ضد أكباش المحرقة من أركان وأنصار التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار.
- ٢- ترويع اللبنانيين المتشبثين باسترداد حريتهم وسيادتهم واستقلالهم من مغتصبيها ومحاولة تدجينهم بدفعهم إلى الاحتماء في ظل الوكلاء الحصريين للنفوذ السوري في لبنان.
- ٣- ترخيم نزف هجرة اللبنانيين الأبيين باضطهادهم وكبت حرياتهم إضافة إلى حشر المقيمين غير الشرعيين بينهم وترجيح كفة الهيمنة السورية بأصوات المجنسين الجدد المطعون بقانونية تجنيسهم أمام مجلس شوري الدولة وقد طال انتظار البث بشأنها.

٤- ضرب مساعي الوفاق التي تبادر إليها فئات واسعة من اللبنانيين السيادةيين ومنعهم من التلاقي والتحالف، خاصة وأن هذه الهجمة الشرسة على طلائعها الناشئة جاءت رداً على زيارة غبطة البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير للشوف وجزين والجبل تطويلاً لعودة المهجرين إلى هذه المناطق وتوطيداً للتوافق مع بني معروف وعلى رأسهم الأستاذ وليد جنبلاط.

٥- الإمعان في تهمة لبنان. فالهزم والعبث بنظامه الديمقراطي البرلماني بهز العصا السورية استعراضاً للقوة أدلاً السلطتين التنفيذية والتشريعية وأظهرها عجز الحكومة اللبنانية عن اتخاذ القرارات واضطراً المجلس النيابي إلى نقض تشريعه لقانون أصول المحاكمات الجزائية معدلاً إياه بعد أسبوعين من إقراره

خلال العقد (الدورة) ذاته خلافاً للدستور. وهذه ليست المرة الأولى التي تُربك فيها المؤسسات ويُجبر فيها القيّمون عليها بنقض مواقفهم وقناعاتهم.

٦- خلق حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر والإعلام، وحظر تأسيس الجمعيات والهيئات المدنية والأهلية إن لم تكن موالية.

٧- محاولة تجريم غالبية المسيحيين بالغمز الدائم من قناتهم عند الإطلاق العشوائي لتهم الرهان على إسرائيل.

يتساءل المراقبون عن أهلية هكذا حكومة لاستضافة القمة الفرنكوفونية في أجواء عريضة الاستبداد حيث تنحر الحريات ويُزج في السجن أصحاب الضمانات الحرة. بوتيرة شاجبة هبت الشخصيات السياسية والفكرية والمراجع الدينية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان مستهجنة الانتهاكات الفاضحة لهذه الحقوق خلال المداهمات الخيرة ومستنكرة التعديت الهمجية بضرب المعتصمين سلمياً أمام قصر العدل على مرأى من المجتمعين في نقابة المحامين وتحت أنظار قوى الأمن الداخلي (الدرك) والمصورين والصحافيين الذين سجلوها بالصوت والصورة والكلمة. لقد توقفت نقابتا المحامين ونقابات المهن الحرة عن العمل أيام متتالية خاصة وأن الكثير من المحتجزين هم محامون ومهندسون وأطباء إضافة إلى طلاب الجامعات. لقد برز موقف نقابتي المحامين معبراً عن سخط اللبنانيين، كإدانة لهذا العبث بأمنهم وكدحض للذرائع الواهية التي اعتمدت لإحالة المحتجزين على القضاء (العسكري غالباً)، إذ اعتبرت أن هذه الحملات هي خرق للدستور المكرس لحقوق الإنسان، ولا يستند إلى أي مسوغ قانوني وبالتالي فإن التحقيقات الجارية بالإكراه هي خارجة عن الأصول القانونية وما ينتج عنها باطل.

إن الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان يتوجه إلى الحكومة الكندية طالباً منها مؤازرة الشعب اللبناني في نضاله لفق أسره الذي طال أمده، وهو شاكراً لانخراطها في مساعي السلام وإشراك قوات كندية في قوات حفظ السلام الموضوععة تحت إمرة الأمم المتحدة كلما دعت الحاجة. لقد آلت كندا على نفسها إشاعة السلام وقيم الحرية والعدالة والتسامح والديموقراطية ورعاية حقوق الإنسان والشعب اللبناني المفطور على الحرية والمحبة والضيافة يشاطر شعبها هذه القيم. فهلاً أطلقت كندا صوتها تضامناً مع شعب لبنان المعذب وطالبت بالإطلاق القوري لكل المعتقلين تعسفاً بسبب آرائهم وتمسكهم بحرية وسيادة واستقلال وطنهم الذي تصوره سوريا مرادفاً للتعدي عليها!؟

آن للمجتمع الدولي أن يمنع افتراس لبنان باتياب القوة العسكرية المهيمنة عليه ويسحب من برائتها ذريعة الهيمنة الاحترازية لتصفية لبنان، وإدارة الصراع الإقليمي عن بعد وبالواسطة، وأن يحول دون تقويض النظام اللبناني الديموقراطي الحر عموماً واستفراء المجتمع المسيحي اللبناني تحديداً المستهدف بوجوده وحضارته وهويته، لأنه بتهميش الوجود المسيحي في لبنان عبر القهر والاضطهاد والافقار والتهجير يسقط في صفوف الدول الشرق أوسطية الدكتاتورية والعسكرية والأصولية. يطلب اتحادنا من الحكومة الكندية دعم نضال الشعب اللبناني من أجل خروج القوى الغربية من بلاده واسترداد استقلاله المصادر وقراره المغيب، وأيضاً دعم الجهود الدولية لتنفيذ القرار الدولي رقم ٥٢٠ الذي ينص على انسحاب كافة الجيوش الغربية من لبنان وضمان حدوده واستقلاله واحترام سيادته. إننا واثقون من أن الحكومة الكندية قادرة بجهودها الحثيثة وموقعها المرموق بين الدول الفاعلة على إيقاف النزف في لبنان وإعادة ضخ الحياة الديموقراطية في شرايين مؤسساته، وتحفيز المبادرات الخيرة لاحتلال السلام الشامل والعدل في الشرق الأوسط محل الصراع المرير الذي يوقع الضحايا ويمنع الاستقرار والتقدم.

نائب رئيس الاتحاد/المهندس حميد عواد

٢٠٠١/٨/٢٣

